# اقتصاد

## فوق الطاولة

### «الحُديدة» تهمس لـ«البوكمال»

**علي محمود هاشم**

مجددا، يتمظهر ترابط المعركة العالمية على ممرات التجارة والطاقة شرق المتوسط.

في العام ٢٠١٣، وبعد إخفاق الاستثمار البريطاني بأولى مسرحيات الكيماوي التي استهدفت غوطة دمشق كمدخل لفرض «سورية المفيدة» مقابل استحواذ حكومة التاج على رأس جسر بري يخترق «سورية غير المفيدة» شرقا يضمن التدفق الحر للمصالح الغربية بين الخليج وأوروبا وبالعكس، ذهبت الخطط الغربية البديلة إلى المعابر المائية العالمية عند مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق.

النجاح الذي حصدته بريطانيا وفرنسا في ٢٠١٣ ممتطيتين «أحباءهما» التاريخيين من جماعة «الإخوان المسلمين» لتحويل إقليم السويس إلى «منطقة اقتصادية» عالمية منزوعة السيادة تعويضا عن خسارتهما القناة في ١٩٥٦، اصطدم بفشل مواز في مضيق هرمز حين أظهرت إيران نيتها المضي في الدفاع الشرس عن مصالحها هناك، وعلى التوازي، كانت المقاومة اليمنية على أهبة الاستعداد لمنع الذراع البريطانية الأخرى المنحوتة من تكفيريي «أبو ظبي»، من الاستحواذ الناعم على مضيق باب المندب وخليج عدن.

ميناء الحديدة المطل على باب المندب، هو المربط الشرقي لـ(جسر النور) الذي رفضه اليمن في ٢٠٠٨ قبل أن تداهمه بريطانيا بعمامات أبو ظبي والسعودية للسيطرة على الميناء عند الضفة الشرقية لباب المندب منذ ٢٠١٣، وبالطبع، فليس لها من شريك على ضفة (الجسر) الأخرى على شاطئ جيبوتي، سوى «إسرائيل» القابعة في الجزر الإريترية السبع المطلّة على المضيق، وكذا فرنسا بقاعدتها الإفريقية الأضخم على ساحل جيبوتي، ومعهما الولايات المتحدة الأميركية بطواقم المارينز الجاثمة على برّ الصومال.

ميناء الحديدة على المندب، هو مدخل البحر الأحمر شمالا، هذا البديل «التلمودي» لقناة السويس وفق تطلعات بن غوريون، شهد لعبة إسرائيلية سعودية فاضحة قبل عامين بتخلّي مصر للأخيرة عن مضائق تيران بخليج العقبة!، ولولا صعوبة تسويق الأمر آنذاك، لنجحت مصر في تحقيق حلم تيودور هرتزل بشقّ قناة «البحرين» بين خليجي العقبة وحيفا، بديلا لقناة السويس؟!

قادت بريطانيا الحرب على الشرق الأوسط متسلحة برزمة من مصابيح «علاء الدين»، ومع إخفاق «مَرَدَتها البرّيين» في إقامة «سورية المفيدة»، انبثقت البدائل البحرية جَنوباً ليلاقي «مردتها البحريون» المصير ذاته، وبغض النظر عن مصير الحديدة التي تشهد اليوم أعنف قطعان القوات الغربية والأعرابية المتحالفة مع التكفير، فإن الأمر لا يزال رهنا بتلك «السورية المفيدة»، ذلك أن مصير طرق التجارة والطاقة عبر البر السوري العراقي، كان ويتأخر عن لعب دور مقبرة المشاريع البحرية المفتوحة على الدوام، ما يستدعي –أقلّه– إغلاقها قطعا لتلك الجغرافية.

سياق الحرب متعددة (الجنسيات والأديان) على الحديدة، يتزامن مع محاولات متجددة لاستنهاض «قسد/داعش» متعددة (الجنسيات والأديان) أيضاً شرق سورية، إلا أن الهدف قد لا يكون الهيمنة عليها كليا، بل الاكتفاء بتكريس تهديد مديد للمعابر الحدودية بين سورية والعراق كأقصى ما يمكن لـ«مردة بريطانيا» تحقيقه، إلا أن ذلك سيكون كافيا لقطع طريق الحرير الصيني: برا عبر تهديده عند الحدود السورية العراقية، وبحراً عبر انفراط (عقد اللؤلؤ) الذي نظمته الصين ميناء فآخر على امتداد سواحل آسيا الجنوبية وصولا إلى البحر الأحمر فالمتوسط.

إن حصل الأمر، فعندها ستستعيد بريطانيا هيمنتها التاريخية على طريق الهند الشرقية، بعدما تفتتح قبرا بحريا لدفن الأحلام الصينية في البحار العربية التي استلقى تحت مياهها الجنرال «تشنغ خه» قبل ٦ قرون إبان بحثه عن استنهاض طريق الحرير.

الترابط العضوي بين معركتي الحديدة والبوكمال أكثر من جليّ، وهو يحمل في طياته مفارقات غاية في الفرادة، فإذا لم تشهد العلاقات التركية الروسية مفترقا حادا على سبيل المثال، فلربما نجد إمارة قطر التي لعبت دور رأس الحربة للاستيلاء على «إمارة سورية المفيدة»، وقد تحولت إلى إمارة سعودية بالكامل تطويبا للحلم البريطاني بالاستحواذ كليا على غاز حقل فارس كبديل لصنوه الروسي أوروبيا!، فيما روسيا التي يمكنها التعايش مع بدائل بحرية لتجارة الطاقة طالما أنها ستحتفظ بحضورها الطاغي في السوقين الأوروبية والآسيوية، لن يكون لتهديد طرق التجارة البرية شرق سورية من تأثير سلبي على تطلعاتها، نظريا على الأقل.

في النهاية، ستنجح الصين بحياكة تفاهمات مناسبة لطريق الحرير وفق المعطيات الموضوعية لنتائج الحرب الغربية على شرق المتوسط، أياً كانت.

ما يثير الاستغراب بالفعل، هو قبول الحكومة العراقية، وبطريقة انتحارية، بتعويضات غربية رمزية من قبيل استئناف شحن النفط بديلا من افتتاح المعبر الحدودي مع سورية الذي يجسد نهاية الحرب في المنطقة وعودة الحقوق التاريخية لشعوبها، على أراضيها؟!

### ناجم عن قرض سابق لتأمين أجهزة الكشف عن المهربات

# «الجمارك» لـ«الوطن»: جدولة دين بقيمة ٤,٥ مليارات ليرة حتى العام ٢٠٢١

**عبد الهادي شباط**

**كشف مدير في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» عن إجراء تفاهم حول جدولة دين بنحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية، وهو دين ناجم عن قرض تم تأمينه سابقاً عبر المصرف التجاري السوري بهدف شراء أجهزة كشف «سكنرات» من أجل الكشف عن المهربات، مرجحاً جدولة الديون حتى العام ٢٠٢١.**

**وبين المدير أن مديرية الجمارك مازالت بحاجة لشراء أجهزة كشف حديثة، إضافة لتأهيل وصيانة الأجهزة القديمة لديها، وهو ما يتوافق مع المذكرة التي وجهتها الجمارك لرئاسة الحكومة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) متضمنةً رصد اعتماد سنوي بقيمة ١,٥ مليار ليرة سورية لشراء أجهزة كشف حديثة، وذلك ضمن الخطة الاستثمارية للمديرية العامة للجمارك، كما تضمنت أيضاً استبدال وتجديد وتأهيل أجهزة الكشف «السكنرات» القديمة، وهو مقترح وافقت عليه وزارة المالية بعد الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك عبر مبلغ تأشيري ضمن كتلة الاعتمادات المرصدة للمديرية العامة للجمارك خلال العام الجاري (٢٠١٨) على أن يتم تأمين الاعتمادات اللازمة له من وفورات الجهات العامة للدولة.**

**هذا وتضمنت المذكرة أيضاً تخصيص اعتماد بقيمة ٥٢٥ مليون ليرة سورية، بغية شراء ٣٠ سيارة حقلية و١٥ بيك آب دبل كبين و٣٠ ميكرو باص ورافعة شوكية.**

**كما جاءت المذكرة على بعض القضايا المالية، منها الموافقة على تسديد القيود المالية للسلف الممنوحة لجهات القطاع العام بغض النظر عن توفر الاعتماد لكون الاعتماد مسدد بالسنة التي منحت خلالها السلفة، بعد التثبت من عدم وجود فوارق مالية بالتكاليف.**

**ولفتت المذكرة أيضاً إلى ترقين فرق القيد الحاصل بين الكشف المصرفي وسجل يومية المصرف، لكون مؤشرات المطابقة بينت أن الفرق ناتج عن أمور إجرائية، وأنه تم تشكيل لجنة مهمتها جرد مبالغ الفروقات وحصر عائديتها لأي سنة بالتنسيق مع مديرية الجمارك العامة والأمين الرئيسي للجمارك وإعلام وزارة المالية بنتائج عمل هذه اللجنة.**

**وفيما يخص تحويل الأمانات والتوقيفات المودعة قبل عام ٢٠١٤ وغير المسددة للخزينة المركزية، بينت المذكرة أنه حسب القانون المالي الأساسي تعتبر كل وزارة أو إدارة أو هيئة عامة ذات طابع إداري أو وحدة إدارية محلية أو مديرية أوقاف؛ وحدة حسابية مستقلة، ويقوم كل من مصرف سورية المركزي وفروعه بدور الصندوق بالنسبة لها، وبينت المذكرة أن وزارة المالية اقترحت على رئاسة الحكومة إبقاء جميع الحسميات الموقوفة من تأمينات وتوقيفات وأمانات.. وغيرها؛ في حسابها، منعاً من فقدان أي ثبوتيات أو وثائق محفوظة لديها والسهولة في رد المبالغ لأصحاب الاستحقاق، والعمل على تحويل كل المبالغ التي مضت عليها مدة التقادم المالي تباعاً إلى حساب الخزينة المركزية المفتوح لدى مصرف سورية المركزي، وذلك استناداً للقانون المالي الأساسي الذي ينص على أنه تسقط وتتلاشى نهائياً لمصلحة الخزينة العامة جميع الديون التي لا يطلب تسديدها قبل انتهاء السنة المالية الرابعة التي تلي السنة المالية العائدة لها تلك الديون.**

### «الاقتصاد» تكشف لـ«الوطن»:

# لم نتلق أي طلب استيراد قطع ومكونات سيارات منذ صدور التعليمات

**صالح حميدي**

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» عن عدم تلقي أي طلبات إجازات استيراد لقطع ومكونات السيارات، من شركات تجميع السيارات السياحية، وذلك منذ صدور تعليمات الاستيراد الخاصة بها مؤخراً وأبرزها إدخال هيكل السيارة من دون أي قطعة مركبة عليها، مؤكداً أن شركات تجميع سيارات لم تحصل مسبقاً على رخص تجميع السيارات من بلدان المنشأ أو من الشركة الأم الصانعة للطرازات المستهدفة بالتجميع وهذا مخالف لشروط التجميع.

**وأشار إلى أن الرسوم الجمركية بقيت بنسبة خمسة بالمئة لمن يمتلك ثلاث صالات إنتاج، وتم رفعها إلى ٣٠ بالمئة لمن يمتلك صالة واحدة، موضحاً في الوقت الراهن أن شروط الخمسة بالمئة لا تنطبق حالياً إلا على شركة «سيامكو»، ومع ذلك هي حالياً وفي ظل هذه الأوضاع غير قادرة على المنافسة.**

**وكانت وزارة الاقتصاد قد طلبت في كتابها الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٥ من دوائر المنح في هيئة الاستثمار السورية ومديرية الجمارك العامة ومديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات التقيد بالتعليمات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص وتضمنت تعديل الفقرة رقم ١ من تعليمات استيراد القطع ومكونات السيارات لشركات تجميع السيارات السياحية لتمنح في صيغتها الجديدة إجازات استيراد لخطوط لإنتاج والتجهيزات اللازمة لمعامل الشركات التي قيد الإنشاء والتي حصلت على قرار الترخيص قبل تاريخ ٢٠١٨/٢/٨ وفق ضوابط منح الترخيص، التي تضمنتها تعليمات وزارة الصناعة على أن يتم إدخال وتركيب خطوط الإنتاج والتجهيزات اللازمة بموعد أقصاه ٢٠١٨/٩/١٤ وذلك استنادا إلى كتاب مجلس الوزراء ومحضر لجنة متابعة البرامج والسياسات الاقتصادية.**

**وتضمن البند الثاني من الكتاب منح إجازات الاستيراد الخاصة بشركة سيامكو شريطة التزامها بتجميع مكونات السيارات على أساس الصالات الثلاث وأن تكون البضاعة من منشأ إيراني حصراً على أن تستفيد شركة سيامكو من مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وإيران.**

**وزارة الاقتصاد كانت طلبت في كتاب آخر التقيد بعدم منح أي إجازة استيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج للشركات الحاصلة على قرار ترخيص تجميع السيارات قبل تاريخ ٢٠١٨/٢/٢١ والتي تعمل وفق صالة واحدة وعدم منح أي إجازة استيراد لمكونات وقطع تبديل السيارات ما لم تكن مطابقة لكتاب المخصصات الصناعية لجهة النوع والطراز المتضمن المواد الأولية ومكونات السيارات اللازمة للشركات المذكورة لكل دفعة على حدة ولهذه الإجازة وضرورة إرفاق صورة عن كتاب الامتياز أو التفويض الممنوح للشركة المحلية لتجميع السيارات واعتباره وثيقة أساسية من وثائق منح إجازة الاستيراد وممهورة بختم مديرية الصناعة المعنية بأن الأصل محفوظ لديهم.**

**وأوجبت الوزارة أن يكون مصدر مكونات السيارات المستوردة المراد تجميعها ضمن المنشأة الصناعية المرخصة من بلد المنشأ نفسه أو من مصدر آخر مرخص من الصانع الرئيسي للطرازات بموجب وثيقة صادرة عنه مصدقة أصولاً.**

### وزير المالية لـ«الوطن»:

# نتجه لزيادة نسبة المؤمن لهم بين الموظفين وتحقيق العدالة

**الوطن**

**ركز وزير المالية مأمون حمدان خلال ترؤسه أمس اجتماعاً لمجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين على استمرار الدعم الحكومي لقطاع التأمين، مؤكداً أن هذا الدعم أسهم في الحفاظ على استمرار العمل التأميني، وأن هناك أولوية لتحديث ملف التأمين الصحي الذي يلامس شريحة واسعة من المواطنين.**

**وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الوزير حمدان على التوجه لتوسيع نسبة المؤمن لهم بين العاملين في الدولة وتحقيق العدالة عبر توحيد المزايا بين المؤمن لهم في القطاع الإداري والاقتصادي، كما أكد ضرورة التزام شركات التأمين والإدارة العاملة في قطاع التأمين بالأنظمة والقوانين المعمول بها وعدم السماح بحدوث تجاوزات، وخاصة في ملف التأمين الصحي.**

**وطلب الوزير من أعضاء مجلس الإدارة زيادة المتابعة لعمل التأمين عبر تقارير يومية وتقييمها واتخاذ كل الإجراءات والقرارات التي تخدم ضبط العمل التأميني وتسهم في زيادة خدماته وجودتها.**

**وحول التأمينات الصغيرة بين الوزير أنه لابد من الاهتمام بهذا النوع من التأمينات خلال المرحلة الحالية بما يسهم في توسيع سوق التأمين، وإضافة منتجات جديدة، وفي هذا الموضوع كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أن نحو ٣ شركات تأمين تعمل على تحضير نحو ٥ منتجات تأمين صغيرة تناسب شريحة واسعة من المواطنين لكونها تركز على التأمينات الفردية والصغيرة، وأنه سيتم الإفصاح عن هذه المنتجات عند توافر الظروف الموضوعية التي تعمل هيئة الإشراف على توفيرها أهمها الإعفاء من رسم الطابع الذي يحتاج لتعديل تشريعي في قانون العمل التأميني، وتم لحظ هذا التعديل ضمن المشروع المقترح لقانون التأمين وأن وزير المالية يدعم هذه التعديل لما له دور في تنشيط العمل التأميني وتلبية رغبة شريحة من المواطنين.**

**من جانبه، أشار المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم إلى أنه مع بداية الأزمة تأثرت أسهم شركات التأمين بانخفاض سعر تداولها لكن اليوم أسهم الشركات تعود للتعافي والوضع يتحسن بشكل ملحوظ، مبيناً أنه على المواطن الحصول على حقه التأميني من دون استغلال مع السعي لضبط العلاقة بين الجهتين.**

**وناقش المجلس خلال اجتماعه العديد من القضايا التأمينية أبرزها إحداث صندوق الرعاية الاجتماعية، ووضع نظام لطريقة إدارته وتعديل بعض القرارات لحلّ النزاعات بين الجهات التأمينية ضمن الهيئة من دون اللجوء للقضاء وترخيص خبير لمقدمي الخدمات مع الاهتمام بشؤون الشركات والشؤون المالية.**

### وسط انخفاض في الاستهلاك

# ١٢,٢٥ مليار ليرة دفعها سكان دمشق وريفها ثمن غاز منزلي منذ بداية ٢٠١٨

**قصي المحمد**

**كشف مدير فرع غاز دمشق وريفها منصور طه لـ«الوطن» عن الكمية الإجمالية لعدد أسطوانات الغاز المنزلي والتجاري التي تم توزيعها على المواطنين والصناعيين والتجار منذ بداية العام حتى تاريخه وهي ٥,٣ ملايين أسطوانة، مبيناً طه أن ٥ ملايين أسطوانة منها غاز منزلي وما يقارب ٣٠٠ ألف أسطوانة غاز للصناعيين والتجار.**

**وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي ٢٠١٧، أكد أن هناك انخفاضاً واضحاً في كميات الاستهلاك وصل إلى ١٢ بالمئة، حيث كانت كمية التوزيع خلال الفترة نفسها ٦,١٥ ملايين أسطوانة منها ٥,٨ ملايين أسطوانة منزلية و٣٥٠ ألف أسطوانة صناعية وتجارية.**

**وبحسبة بسيطة تبين أن دمشق وريفها منذ بداية العام استهلكت ٥٠ مليون كيلو من الغاز المنزلي بقيمة ١٣,٢٥ مليار ليرة سورية، أمّا العام الماضي ما دفعه أصحاب المنازل في دمشق وريفها للغاز هو ١٥,٣٧ مليار ليرة سورية خلال الفترة ذاتها أي هناك انخفاض في معدل الاستهلاك.**

**وأرجع مدير الغاز أسباب تراجع كميات الاستهلاك إلى تطبيق البطاقة الذكية وعدم الانخفاض الحاد في درجات الحرارة، حيث بقيت ضمن المعدل المعقول خلال فصل الشتاء، إضافة إلى توافر الطاقة الكهربائية وعدم انقطاع المادة طيلة الفترة الماضية.**

**وأشار طه إلى أن معدل الاستهلاك اليومي الوسطي للعاصمة وريفها في فصل الصيف ٣٥ ألف أسطوانة بالحد الأدنى، وذلك منذ بداية شهر نيسان حتى أيلول، أمّا في فصل الشتاء يصل إلى ٥٥ ألف أسطوانة، منذ شهر تشرين الأول حتى نيسان.**

**ولفت إلى ما نقله أحد المواطنين من الذين خرجوا من الغوطة الشرقية والذي أكد أن سعر أسطوانة الغاز وصلت في المناطق التي كانت تحت سيطرة المسلحين قبل تحريرها إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، مبيناً أنها حالياً متوافرة في تلك المناطق بالأسعار الرسمية وبشكل يومي وذلك من خلال التعاون مع الجهات المعنية واللجان الموجودة في الغوطة ودوما وذلك بعد توجيه رئيس مجلس الوزراء بالإسراع بإعادة الحياة إلى المناطق المحررة.**

**وأوضح طه أنه في الوقت الحالي يتم إجراء عمليات تشغيل وتجريب معمل غاز عدرا من خلال المتابعة المستمرة لوزير النفط والذي سيصار وضعه بالخدمة قريباً، مؤكداً أن العمل في المراحل النهائية لافتتاحه رسمياً، مشيراً إلى أن إعادة تأهيل المعمل ضمن مشروعين الأول لتجهيزه والذي تم الانتهاء منه حالياً، أما الثاني لإعادة تأهيل الأبنية الخاصة به.**

**وبيّن مدير الغاز أنه يتم حالياً استبدال الأسطوانات المنزلية الفارغة المعطلة حيث أصبح مجاناً عن طريق المعتمدين، لافتاً إلى أنه تم استصدار قرار تم خلاله إعفاء كل معتمد من جميع الرسوم والغرامات التي كان يدفعها منعاً من حالة الابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن، مشيراً إلى أنه تم استبدال ٢٠ ألف أسطوانة غاز منزلية منذ بداية العام إلى الآن، متوقعاً أن يصل العدد إلى ١٠٠ ألف أسطوانة منزلية خلال الفترة القادمة، ما يوفر الأمان والحماية للمنازل.**

**أمّا بالنسبة لعملية استبدال الأسطوانات الصناعية التي سيتم إتلافها، بين طه أنه بلغ عدد الأسطوانات المستبدلة والمسحوبة ٥٨٠٠ أسطوانة أصبحت غير قابلة للاستخدام ويتم كبسها في حمص لتحوّل إلى حديد، مبيناً أنه تم الانتهاء منه حالياً، لافتاً إلى أن الأسطوانات التي تم استبدالها هي من نوع تصنيع حلبي قديم، استبدلت بأسطوانات مستوردة ذات منشأ هندي بسعر ٤ آلاف ليرة.**

**لافتاً إلى أنه سيصار مصادرة كل أسطوانة لم تستبدل وذلك في مراكز في وحدات التعبئة الخاصة، ومن خلال موظفي الفرع يتم مراقبة الأسطوانات وسحب المخالفة والتالفة.**

**وبالنسبة للمناطق المحررة وخاصة الغوطة الشرقية، أشار طه إلى أنه تم إدخال المادة إلى مناطق عربين وحرستا ودوما عن طريق فرع الغاز، مبيناً أنه تم توزيع ما يقارب ٢٠ ألف أسطوانة إلى الآن والتوزيع والاستبدال مستمر حالياً.**

> **طه لـ«الوطن»: استبدال الأسطوانات المنزلية الفارغة المعطلة أصبح مجاناً للمواطنين**

## رد

### «السورية للمدفوعات» في صدد إنهاء الإجراءات التعاقدية لمنظومة الدفع الالكتروني

«أوضح المدير العام التنفيذي للشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية السيد أيمن ملوك في رده على المقالة المنشورة في صحيفة «الوطن»– الصفحة السادسة من العدد رقم ٢٩٢٣ تاريخ ١٨/٦/٢٠١٨، أن الشركة في صدد إنهاء الإجراءات التعاقدية الخاصة بمنظومة الدفع الإلكتروني للفواتير والرسوم، وهي أحد مكونات بنية الدفع الإلكتروني التي تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٧ م.و تاريخ ٩/١٠/٢٠١٧، كما أوضح أن مدة تنفيذ المنظومة الخاصة بالشركة هي أحد عشر شهراً من تاريخ أمر المباشرة وليس عشرة أيام كما ورد في المقال.

**المدير العام التنفيذي**
**للشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية**
**الدكتور أيمن ملوك**